

3/ الجرائم الواقعة على الأشخاص: (جرائم الإعتداء على سلامة الجسم)

بالرجوع إلى المواد من 264 إلى 276 ق ع ، نجد أن المشرع تناول فيها أعمال العنف العمدية . وكذلك المواد 442 إلى 446 ق ع .

الضرب والجرح العمد:

إن التعدد والافتحص للأوصاف المختلفة المعطاة من قبل القانون للعنف المعاقب عليه بين وجود أربعة أوصاف وهي: 1/ الجروح - 2/ الضرب 3/ العنف والتعدي الجسمين - 4/ العنف والتعدي البسيطين .

1/ الجروح: لم يعرف القانون الجروح وترك كالعادة ذلك للفقهاء والقضاء والذات عرف الجروح أنها " إصابات الجسم الإنساني الناتجة من الاحتكاك أو الاصطدام بشيء مادي: قطع الجلد، استئصال جزء من الجسم، إحداث فتحة في الجسم، التسلخات الخدوش ، الحروق، الكسور، خروج الدم، تمزق أنسجة الجسم...الخ.

2/ الضرب: نسمى ضرباً كل علامة أو أثر يحدث على جسم الإنسان بواسطة ضغط أو دفع حتى ولو لم يسبب هذا الضغط أو الدفع جروحاً إذ تكفي ضربة واحدة لتكوين الجرح.

إعطاء مادة ضارة: تنص المادة 275 ق ع على: " يعاقب بالجس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 إلى 2000 دج كل من سبب للغير مرض أو عجزاً عن العمل الشخصي وذلك بأن إعطاء مادة وبأية طريقة كانت وبدون قصد إحداث الوفاة مواد ضارة بالصرحة." إعطاء مواد ضارة إذن يشكل صورة من صور الإعتداء على سلامة الجسم إذا نشأ عن ذلك مرض أو عجز عن العمل ويقصد بالمادة الضارة هي التي تؤدي إلى الإخلال بالوضع الصحي البدني أو النفسي أو العقلي

العنف والتعدي: ويقصد به العنف والتعدي الذي لا يعد ضرباً ولا جرحاً، ولا يعتد إلا بالعنف والتعدي الجسم، بينما يعد العنف والتعدي والعنف البسيط مخالفة معاقب عليها بالمادة 442 مكرر 1 ق.ع.ج.

رأينا بأن المواد 264 وما بعدها من قانون ع قد قسمت جريمة الضرب والجروح العمدية إلى أربعة تقسيمات تشترك في العناصر العامة المكونة للجريمة وهي العنصر المادي و المعنوي.

العناصر المكونة لجريمة الضرب والجروح العمدية:

العنصر المادي:

يتمثل في العنف والتعدي الخالي من كل تفكير في إحداث الوفاة، حتى لا نكون بصدد محاولة قتل عمدي تظهر بالبداية في التنفيذ، ويجيب علينا أن يمارس الفعل المشكل للعنف ضد شخص إنسان وليس ضد الأشياء.

ويجب أن يتمثل العنف في فعل مادي وإيجابي ولا يمكن أن يطبق على العنف المعنوي والتهديد بالكلام، ولكن قد يكون أحياناً الفعل السلمي أو الامتناع من أعمال العنف ومثال ذلك، منع الطعام أو العناية عن الأطفال القصر الذين لا يزيد عمرهم عن ستة عشرة سنة، ولا يشترط أن يمس الفعل المادي الضحية مباشرة وعلى ذلك قضى بأنه يكون جنحة الفعل المتمثل في رمي حجارة على سيارة بها أشخاص وكذا شهر سكين في مواجهة شخص.

العنصر القصدي:

يجب أن يقصد الشخص إحداث الضرر أو الجرح أو العنف أو التعدي أي أن تكون إرادته متوجهة إلى ذلك، وإذا انعدمت الإرادة فإن الوصف القانوني للفعل يتبدل. ويتحقق العنصر القصدي بمجرد الإرادة وارتكاب فعل الاعتداء، مع العلم بأنه سوف ينتج ضرر عن الفعل. فالقانون يعتبر الفاعل مسؤولاً عن القصد الاحتمالي أي يسأل عن جميع النتائج حتى ولو كانت غير متوقعة من قبله، ولإهم الغلط في الشخصية أو سوء التصويب من قبل الفاعل، كملاً بعد رضا الضحية سبباً لعدم المسؤولية، وعلى ذلك يعتبر الوشم أو الختان إذا قام بممارسته شخص غير مؤهل وأحدث جروحاً للضحية ولو برضاها جريمة.

إذن القانون:

أ- الأطباء والجراحون: يستطيع الأطباء والجراحون ارتكاب أفعال لو ارتكبوها غيرهم على المريض فإنها تعد من قبل الضرب والجرح العمدى، غير أنه يأذن القانون بذلك في سبيل معالجة المريض، لكن يشترط عليهم أن يحترموا القواعد الفنية للمهنة، إذ يمكن متابعة هؤلاء في حالة الإهمال أو عدم الحذر عن جريمة القتل أو الجرح غير العمديين.

ب- الممارسة الرياضية: إن القانون هو الذي يأذن بالفعل، بأن لا يعاقب على الضربات المتبادلة في مقابلة الملاكمة أو كرة القدم على أن لا يتجاوز اللاعب القواعد الفنية للعبة، وحينذاك يمكن متابعته عن قصده الاحتمالي.

ج- العنف المرتكب على سبيل التأديب:

إن عدم العقاب بسبب ممارسة حق التأديب لا يمكن قبوله إلا بشأن العنف أو التعدي البسيط والذي لا يؤدي إلى أي عجز عن العمل، مثال ذلك: حق الأب أو الأم في تأديب أولادهم. عقوبة الإيذاء العمدى: يمكن تصنيفها إلى:

1/ مخالفات الضرب والجرح العمدى: تنص المادة 442 ق ع على: "يعاقب بالحبس من عشرة أيام على الأقل إلى شهرين على الأكثر وبغرامة من 100 إلى 1000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط -1: الأشخاص وشركاؤهم الذين يحدثون جروحاً أو يعتدون بالضرب أو يرتكبون أعمال عنف أخرى، أو التعدي دون أن ينشأ عن ذلك أي مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوماً ويشترط أن لا يكون هناك سبق إصرار أو ترصد وحمل سلاح، -2 كل من تسبب بغير قصد في أحداث جروح أو إصابات أو مرض لا يترتب عليه عجز كلي عن العمل يجاوز ثلاثة أشهر وكان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عدم احتياطة أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاة النظم.

2/ جنح الضرب والجرح العمدى: وتكون في حالة عجز عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوماً وتكون بشهادة طبية أو الخبير ويشترط فيها اثبات الصلة السببية وعقوبتها من سنة إلى 5 سنوات حبس وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج (المادة 264 ق ع) وهناك عقوبات تكميلية (المادة 14 ق ع)

3/ جنائيات الضرب والجرح العمدى: وتكون جنائية في حالتين:

أ/ الضرب والجرح العمدى المؤدى إلى إحداث عاهة مستديمة أو يتعطل أحد الأعضاء بصفة دائمة مثل بتر اليد، فقد البصر.. وعقوبتها من 5 سنوات إلى 10 سنوات (المادة 264 ق ع)
ب/ الضرب والجرح العمدى المفوض إلى الوفاة دون قصد إحداثه وعقوبتها من 10 سنوات إلى 20 سنة (المادة 264 ق ع).

الظروف المشددة للجريمة:

1/ سبق الإصرار: يكون فيها السجن المؤبد إذا حدثت الوفاة و السجن المؤقت من 10 سنوات الى 20 سنة اذا أدت الى احداث عاهة مستديمة أو تعطيل عضو بصفة دائمة. المادة 265 ق ع . وفي غير هذه الأحوال تشدد العقوبة من 5 سنوات الى 10 سنوات .

2/ حمل السلاح: اذا وقع الإعتداء مع حمل السلاح ولم يؤد ذلك الى مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تتجاوز 15 يوما يعاقب الجاني بالحبس من سنتين الى 10 سنوات وبغرامة من 200.000 ج الى 1.000.000 دج (المادة 266 دج)

3/ ضرب الأصول: تنص المادة 267 على " كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بوالديه الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعيين يعاقب كما يلي -1: بالحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل من النوع الوارد في المادة 26 -2. بالحد الأقصى للحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر سوما -3. بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا نشأ عن الجرح أو الضرب فقد بتر أو أحد الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إحدى العينين أو أية عاهة مستديمة أخرى -4. بالسجن المؤبد إذا أدى الجرح أو الضرب المرتكب عمدا إلى الوفاة بدون قصد إحداثها. وإذا وجد سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة - : الحد الأقصى للحبس المؤقت من خمس إلى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى - .السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا نشأ عن الجرح أو الضرب عجز كلي عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوما - .السجن المؤبد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة. "

4/ ضرب وجرح الفروع: المادة 275 و 276 ق ع .

5/ ضرب وجرح القصير: الذي لا يتجاوز 16 سنة (المواد 269 و 270 و 272 ق ع)

الظروف المخففة: تخفف العقوبة في الحالات التالية:

- ✓ اذا كان الإعتداء نتيجة ضرب شديد المادة 277 ق ع ج
- ✓ اذا كان الإعتداء لدفع تسلق أو المادة 278 ق ع ج
- ✓ حالة التلبس بجريمة الزنا من طرف أحد الزوجين المادة 276 ق ع ج
- ✓ هتك عرض قاصر (أقل من 16 سنة) المادة 280 ق ع ج